



أول مرة في تاريخ البلاد.. لتحقيق أعلى درجات الشفافية والنزاهة

وزير العدل: اختبار 1295 متقدماً للنيابة بنظام إلكتروني بالكامل

- لا مغادرة للمتقدم قاعة الاختبار إلا وهو على علم فوري بنتيجته وهو ما لم يكن معمولاً به سابقاً
- فور الانتهاء من قبول هذه الدفعة سيتم فتح الباب مجدداً أمام دفعتين أخريين بنفس الآلية والإجراءات
- باب القبول في النيابة العامة سيفتح سنوياً.. وتكويت وظيفة «حاجب المحكمة» بعد تعديل مسماها
- لا يمكن قبول ما حصل سابقاً من أخطاء في عمليات القبول لأنها تؤثر على عدالة الاختيار



وزير العدل المستشار ناصر السميح متوسطاً وكيلة وزارة العدل عواطف السند ومدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار بدر المسعد ومديرة جامعة الكويت د.دينا الميلم (ريليخ كوما)

منذ عام 1970، وقانون الإجراءات والمحاكم الجزائية الصادر في 1983، إضافة إلى منظومة التأمين في البلاد بداية من قانونها، والمستهدف مراجعة 250 قانوناً ضمن خطة زمنية تنتهي في ديسمبر المقبل، حيث تم الانتهاء من مراجعة 201 قانون حتى اليوم من مراجعة سريعة وهي وتيرة سريعة جداً. وبين أن العمل قسم إلى عدة مسارات، من بينها المكتب الفني التابع لوزير العدل الذي يضم مستشارين من المحكمة ورؤساء وأعضاء النيابة العامة، إلى جانب ثمانية لجان خاصة مشتركة قضائية وحكومية ومن جمعيات النفع العام، تختص كل لجنة بتعديل قانون رئيسي في الكويت اختصارات للوقت والجهد.

ولفت إلى أن إحدى هذه اللجان فرغت من إعداد قانون جديد للمحاكم الاقتصادية، وهو أحد أهم القوانين في الكويت حيث كانت إحدى أهم الملاحظات على دولة الكويت هي أن القضاء الخاص بالفصل في المنازعات التجارية وقضايا المستثمرين الأجانب كان يأخذ فترة طويلة في التقاضي، ولا توجد محاكم متخصصة بإجراءات وخبراء وتنفيذ خاص، على غرار ما هو معمول به في دول المنطقة والعالم المتحضر. وأشار كذلك إلى أن لجاناً أخرى تعمل على تحديث قانون الجزاء الذي لم يطرأ عليه تعديل شامل

«نحن لهم كل حب وتقدير، فهم من علمونا في هذا المرفق». وقال وزير العدل «أتى الوقت لأن يتولى أبناء الكويت كامل مرقق القضاء هذا المرفق الحيوي، وهم قادرين على إدارته بكل جدارة واستحقاق». وتطرق الوزير إلى ملف الوظائف المساندة في المحاكم، كاشفاً عن بدء تكويت وظيفة من أهم الوظائف وهي وظيفة «حاجب المحكمة» التي كانت حكرًا على العاملين من غير الكويتيين، بعد تعديل مسماها إلى «منسق جلسات قضائية»، بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية وفتح باب التقديم للمواطنين.

وأضاف «جميعكم شاهدتم خلال الجولة مدى الشفافية والنزاهة التي تدار بها عملية الاختبارات دون أي تدخل بشري». وأشار وزير العدل إلى أنه عقب إعلان النتائج سيتم تحديد عدد الذين اجتازوا الاختبار التحريري للتمهل إلى المقابلات الشخصية التي تجريها اللجنة القضائية، على أن ترفع الأسماء لاحقاً إلى مجلس القضاء ثم تعتمد من وزارة العدل.

وأوضح أن الاختبار التحريري يمثل «نصف المشوار»، حيث سيكون كل متقدم على دراية بموقفه دون انتظار فترات طويلة كما كان يحدث سابقاً، مبيناً أن الحصول على 25 درجة من 40 هو الحد الأدنى للانتقال إلى المقابلات الشخصية أمام اللجنة القضائية مشهود لها بالنزاهة والخبرة أن يتم اختبار الأفضل والأجدد لشغل هذه الوظيفة العامة.

وفيما يتعلق بتكويت القضاء، أوضح الوزير أن الخطة تمتد حتى عام 2030، مشيراً إلى أنه في الأول من أكتوبر الماضي انخفضت نسبة الأجانب في هذا المرفق من 20 إلى 17٪، وهذا سيحدث تبعاً مع استمرار خروج دفعات سنوية من القضاة وأعضاء النيابة من جمهورية مصر العربية، الذين أعرب عن ثقته بقدرة المرأة

أسامة أبو السعود

انطلق أمس في جامعة الكويت أول اختبارات المتقدمين للانتخاب بالنيابة العامة، ضمن منظومة جديدة للاختيار تعتمد على الاختبارات الإلكترونية بالكامل، في إطار خطة شاملة لتطوير آليات القبول في الوظائف القضائية. وقال وزير العدل المستشار ناصر السميح، عقب جولة تفقد خلالها سير الاختبارات بمقر كلية العلوم جامعة الكويت بمدينة صباح السالم الجامعية، أن عدد المتقدمين بلغ 1295 من بنات وإبناء الكويت لشغل هذه الوظيفة القضائية الهامة، وهي تمثل إحدى أهم ركائز مرفق العدالة، مؤكداً أن النظام الجديد يمثل «تأسيساً أولياً لعملية منمجة ومنظمة» للدفعات المقبلة من أعضاء النيابة. وأشار بدور معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، هذا الصرح القضائي المعروف الذي وضع الاختبارات، ومشهود له بأنه خرج قانات قضائية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية كذلك، بالتعاون مع لجنة القبول القضائية برئاسة المستشار بدر المسعد المحامي العام الأول وعضوية المستشارين راشد المطر ونجيب الماجد وعبدالله القصيمي وفهد العتيقي، في الإشراف على العملية بالتنسيق مع المعهد. وبين المستشار السميح أن الاختبارات تجري إلكترونياً بالكامل من دون أي تدخل بشري في التصحيح، بحيث لن يغادر المتقدم قاعة الاختبار إلا وهو على علم فوري بنتيجته ومعرفة ما إذا كان قد انتقل إلى مرحلة المقابلات الشخصية أم لا، وهو ما لم يكن معمولاً به في الدفقات السابقة. وأشار بالتعاون مع جامعة الكويت، ممنما ما وصفه بالاحترازية العالية، في تنظيم الاختبارات، وموجهاً الشكر لوزير التعليم العالي د. نادر الجلال، ومديرة جامعة الكويت د.دينا الميلم، ونائب مدير الجامعة د. سليمان الرفيع، على الجهود الكبيرة التي بذلتها فرق العمل لإنتاج هذا اليوم.

وكشف الوزير السميح عن أن المتقدمين الحاليين يمثلون دفعتين من خريجي كليات القانون، مبيناً أنه فور الانتهاء من قبول هذه الدفعة سيتم فتح الباب مجدداً أمام دفعتين أخريين بنفس الآلية والإجراءات، مؤكداً أن باب القبول في النيابة العامة سيفتح سنوياً. وأوضح أن هذه الخطوة تأتي في سياق خطة «تكويت» الوظائف القضائية، في ظل توقع مغادرة أعداد من القضاة الأجانب خلال السنوات المقبلة، وحتاج تعويضهم بكوادر وطنية، الأمر الذي يستدعي عمليات القبول أكبر من السنوات السابقة، ونحن كوزارة وفرنا الدرجات المالية لذلك، والأمز متروك للجنة القبول. وفي رده على سؤال حول الأخطاء التي شابت بعض عمليات القبول في السابق، قال السميح «بالتاكيد ما حصل السابقة من

نزاهة» أكدت أن محاورها استهدفت جميع مكونات وشرائح المجتمع

89% نسبة إنجاز إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

لمختلف الجهات الحكومية، وقد حقق البرنامج تقدماً واضحاً لدى الجهات المشاركة بالشروع في عامه الثالث، حيث ارتفع عدد الجهات من (14) إلى (27) جهة وارتفع عدد المستفيدين من (26) ألفاً في عام 2024، إلى (66) ألف مستفيد، في عام 2025، حيث يهدف المشروع إلى التوعية وتطبيق مدونة السلوك الوظيفي الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية.

وأضافت «نزاهة»: ضمن التدابير الوقائية التي أسهمت بشكل فاعل في مجال البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بمكافحة الفساد من خلال إصدار أدلة إرشادية متخصصة في الإبلاغ الداخلي وآلية أعداد التقارير السنوية ودليل تقييم إدارة مخاطر الفساد التي من شأنها أن تعزز من نزاهة المجتمع والوقاية من الفساد، والتي تهدف إلى تقييم مدى التزام الجهات الخاطبة بقانون حق الاطلاع على المعلومات. وبيّنت أنه في إطار تعزيز النزاهة في التعليم كأحد أهداف «نزاهة» الاستراتيجية، حقق برنامج «بنكي» bankee، تقدماً واعداً حيث توسع المشروع في عام 2025 ليشمل أكثر من 100 مدرسة حكومية وخاصة في مختلف المناطق التعليمية بدولة الكويت ويشارك فيه أكثر من 10 آلاف معلم ومعلمة، ويستفيد منه أكثر من 47,740 طالباً وطالبة، ويعد البرنامج هو الأول من نوعه بدولة الكويت في إثراء الثقافة المالية والقيم الأخلاقية بين الطلبة في المدارس، بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بين كل من «نزاهة» مع وزارة التربية وبنك الكويت الوطني، ويسعى إلى تعزيز الوعي المالي والقيمي لدى الطلبة بأسلوب مبتكر وتفاعلي أسهم في تطور ملحوظ في الجانب المعرفي والسلوكي لديهم، إلى جانب سلسلة من حملات التوعية والورش التوعوية والمحاضرات بالمدارس المتعددة.

إجراءات رقابية فاعلة

- استلام 49,564 إقرار ذمة مالية
- إحالة 1,035 شخصاً إلى النيابة العامة.

تعزيز النزاهة في التعليم

- استفاد أكثر من 47,740 طالباً وطالبة من برنامج «بنكي» للتوعية المالية والقيمية.

نسبة إنجاز تفوق 89% تفوق

للاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2025).

تقدم في المؤشرات الدولية

حققت الكويت المركز 36 عالمياً في مؤشر التنافسية لعام 2025.

إقراراً تخصص (21,072) مقراً، وتشمل الإقرارات الأول، وتحديث الإقرار، والإقرار النهائي، كما تم الربط مع (13) جهة حكومية من مختلف وزارات ومؤسسات وهيئات الدولة للحصول على البيانات اللازمة للتحقق من صحة البيانات الواردة في إقرار الذمة المالية، كما بلغ عدد المحولين للنيابة العامة خلال العام المنصرم (1035) شخصاً، تشمل المتأخرين عن تقديم إقرارات الذمة المالية، ونقص في بيانات إقرارات الذمة المالية المقدمة، وكذلك شكاوى الإبلاغات بوقائع الفساد. **تعديلات نشرية** كما أشارت «نزاهة» إلى أن تعديل قانون «نزاهة» الجديد رقم (69) لسنة 2025 قد أسهم في تحسين أعمال الهيئة من خلال معالجة أوجه القصور التي شابت القانون السابق الصادر في عام 2016، ومنحت الهيئة صلاحيات إضافية تعزز استقلاليتها ودورها الرقابي، ومن ذلك توسيع الفئات الخاضعة بالشمول بالقانون، وتمكينها من التظلم أمام المحكمة المختصة من قرارات حفظ النيابة العامة للإلغاسات التي تقدمها، مما يشكل ضماناً قانونية إضافية لعدم إفلات أي شبهة فساد من الرقابة القضائية، وتضمن ذلك حق إبرام تصالح لحالات قضايا التأخير في تقديم إقرارات الذمة المالية، مما يحقق التوازن بين الردع والمرونة في التطبيق، في إطار سياسة عامة تقوم على الشفافية وسيادة القانون، فقد حققت دولة الكويت تقدماً في الترتيب العالمي لدولة الكويت

المختصة من قرارات حفظ النيابة العامة للإلغاسات التي تقدمها، مما يشكل ضماناً قانونية إضافية لعدم إفلات أي شبهة فساد من الرقابة القضائية، وتضمن ذلك حق إبرام تصالح لحالات قضايا التأخير في تقديم إقرارات الذمة المالية، مما يحقق التوازن بين الردع والمرونة في التطبيق، في إطار سياسة عامة تقوم على الشفافية وسيادة القانون، فقد حققت دولة الكويت تقدماً في الترتيب العالمي لدولة الكويت

مجزآت الإستراتيجية وأكدت «نزاهة» أن إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019/2025 قد حققت نسبة إنجاز تفوق 89٪، قد استهدفت من خلال محاورها جميع مكونات وشرائح المجتمع من قطاع عام وخاص وأفراد وهيئات متخصصة، وهي تعد من التجارب الناجحة في التعاون والمشاركة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، حيث كانت من قصص النجاح التي حققت